African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 2, 2026
Page No: 793-814
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Credit Risk Management in Light of Economic Fluctuations: Challenges and Solutions for Libyan Banks "A Field Study on Alsahary Bank - Main Branch"

Abdulhakim Salim Meelad Alalous *
Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Trade - Garabulli, El-Mergib University, Garabulli, Libya

إدارة المخاطر الائتمانية في ظل التقلبات الاقتصادية تحديات وحلول للمصارف الليبية "دراسة ميدانية على مصرف الصحاري الرئيسي"

أ. عبد الحكيم سالم ميلاد العلوص *
قسم التمويل والمصارف، الاقتصاد والتجارة – القره بوللي، جامعة المرقب، القره بوللي، ليبيا

*Corresponding author: asalalouus@elmergib.edu.ly

Received: April 10, 2026	Accepted: June 14, 2026	Published: June 21, 2026

Abstract:
This study aimed to evaluate the effectiveness of credit risk management strategies in mitigating credit portfolio default at Sahary Bank, in light of the challenges posed by rapid macroeconomic fluctuations in the Libyan environment, including exchange rate volatility, high inflation rates, and liquidity crises. The study adopted a descriptive-analytical approach, utilizing a structured questionnaire distributed to a purposive sample of (32) administrative leaders and financial analysts at the bank's general management and main branch.
The study reached several substantial findings, most notably the existence of a statistically significant positive correlation between the efficiency of early warning systems and the ability to protect banking asset quality. The results also indicated that relying on traditional methods and manual analysis, amidst the absence of modern financial technology (FinTech), constitutes a major barrier to predicting crises before they occur. Furthermore, the study revealed that weaknesses in the legislative framework and administrative centralization limit the speed of corrective actions toward defaulting borrowers. The study concludes with strategic recommendations, emphasizing the necessity of automating risk management processes, developing credit scoring models that incorporate real market variables, and enhancing the technical capabilities of human resources to keep pace with the transition toward digital Islamic banking.

Keywords: Credit Risk Management, Macroeconomic Fluctuations, Credit Portfolio Default, Early Warning Systems, Asset Quality, Sahary Bank.

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من تعثر المحفظة الائتمانية بمصرف الصحاري، وذلك في ظل التحديات التي تفرضها التقلبات الاقتصادية الكلية المتسارعة في البيئة الليبية، والمتمثلة في تذبذب سعر الصرف، ارتفاع معدلات التضخم، وأزمات السيولة النقدية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الظاهرة، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة قصدية من (32) موظفاً من القيادات الإدارية والمحللين الماليين بالإدارة العامة والفرع الرئيسي للمصرف.
وقد توصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية، أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أنظمة الإنذار المبكر والقدرة على حماية جودة الأصول المصرفية. كما أظهرت النتائج أن الاعتماد على الأساليب التقليدية والتحليل اليدوي في ظل غياب أنظمة التقنيات المالية الحديثة (FinTech) يشكل عائقاً رئيسياً أمام التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن الضعف في المنظومة التشريعية والمركزية الإدارية يحد من سرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية تجاه المقترضين المتعثرين. وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات الاستراتيجية، أهمها ضرورة أتمتة عمليات إدارة المخاطر، وتطوير نماذج تقييم ائتماني تأخذ في الاعتبار متغيرات السوق الحقيقية، وتعزيز القدرات الفنية للكوادر البشرية لمواكبة التحول نحو الصيرفة الإسلامية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الائتمانية، التقلبات الاقتصادية الكلية، تعثر المحفظة الائتمانية، أنظمة الإنذار المبكر، جودة الأصول، مصرف الصحاري.

المقدمة

تعتبر المصارف التجارية المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، فهي المستودع الآمن للمدخرات والمصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات التي تدفع عجلة التنمية. ومع تعاظم دور هذه المؤسسات، برزت "إدارة المخاطر الائتمانية" كواحدة من أدق وأخطر المهام الإدارية والمصرفية على الإطلاق؛ إذ إن قرار منح الائتمان ليس مجرد عملية إقراض للمال، بل هو ممارسة تقوم على تقدير الاحتمالات واستقراء المستقبل في ظل ظروف من عدم اليقين. وفي بيئة اقتصادية مضطربة، يتحول هذا الخطر من احتمال تعثر عابر إلى تهديد وجودي قد يعصف بالمركز المالي للمصرف برمته، مما يجعل من دراسة هذه المخاطر ضرورة ملحة لا ترفاً فكرياً.
وعندما نسلط الضوء على الحالة الليبية، نجد أننا أمام بيئة اقتصادية تتسم بتركيبة معقدة وظروف استثنائية قلّ نظيرها في دول أخرى. فالاقتصاد الليبي، بصفته اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل شبه كلي على عوائد النفط، يظل عرضة للصدمات الخارجية والداخلية التي تنعكس مباشرة على استقرار القطاع المصرفي. إن التقلبات الحادة التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الأخيرة—من تذبذب أسعار صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، واتساع الفجوة بين السوق الرسمي والموازي، وارتفاع معدلات التضخم، ناهيك عن أزمات السيولة الخانقة—أفرزت واقعاً جديداً أمام إدارات الائتمان. هذا الواقع جعل من المعايير التقليدية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين غير كافية للتنبؤ بحالات التعثر، خاصة في ظل تآكل القوة الشرائية وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية نتيجة للظروف الأمنية والسياسية.
إضافة إلى ذلك، واجهت المصارف الليبية تحدياً هيكلياً متمثلاً في التحول نحو "الصيرفة الإسلامية" تنفيذاً للقانون رقم (1) لسنة 2013، وهو ما فرض إعادة صياغة كاملة لمنظومة إدارة المخاطر الائتمانية لتتلاءم مع صيغ التمويل الإسلامي (كالمرابحة والمشاركة والاستصناع). هذا التحول لم يكن سهلاً في ظل غياب قاعدة بيانات ائتمانية وطنية مركزية توفر معلومات دقيقة ومحدثة عن المقترضين، وصعوبة التنفيذ القانوني على الضمانات العينية في ظل بيئة قضائية وإجرائية مثقلة بالتحديات. كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من إدارة الائتمان في ليبيا عملية "مواجهة للأزمات" أكثر من كونها "تخطيطاً استراتيجياً" مستقراً.
وفي قلب هذا المشهد، يبرز "مصرف الصحاري" كأحد أعمدة العمل المصرفي في ليبيا، حيث يمتلك تاريخاً طويلاً وقاعدة عملاء واسعة تشمل أفراداً ومؤسسات عامة وخاصة. ويعد "الفرع الرئيسي لمصرف الصحاري" هو العصب الحيوي والمركز العملياتي الذي تتركز فيه أضخم المحافظ الائتمانية وأكثرها تعقيداً. إن اختيار هذا المصرف بالتحديد وهذه الإدارة الميدانية نابع من كونه يمثل نموذجاً حياً للتحديات التي تواجه المصارف الكبرى في التوفيق بين ضرورة ضخ السيولة في السوق لدعم الاقتصاد، وبين الحذر الشديد من تراكم القطب المتعثرة (NPLs) التي تنهك ميزانية المصرف.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إن هذه الدراسة تأتي في وقت مفصلي، لتسلط الضوء على الفجوة بين "النظريات الأكاديمية" في إدارة المخاطر وبين "الواقع التطبيقي" المرير الذي تفرضه التقلبات الاقتصادية الليبية. نحن بصدد البحث عن إجابات لأسئلة جوهرية: كيف يتعامل مصرف الصحاري مع تعثر المقترضين الناتج عن تغيير سعر الصرف؟ وما هي الأدوات الرقابية التي تم تفعيلها للحد من المخاطر في ظل غياب الاستقرار الاقتصادي الكلي؟ إن الهدف ليس مجرد رصد التحديات، بل صياغة حلول تنبع من رحم المعاناة الميدانية، وتطوير استراتيجيات تمكن المصرف من الصمود والنمو في ظل أمواج التقلبات العاتية، بما يضمن استدامة المؤسسة وحماية حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التباين الحاد بين النماذج النظرية لإدارة المخاطر الائتمانية وبين الواقع التطبيقي داخل مصرف الصحاري (الإدارة العامة والفرع الرئيسي) في ظل بيئة اقتصادية ليبية شديدة الاضطراب. فرغم التزام المصرف بالضوابط الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، إلا أن المحفظة الائتمانية للمصرف لا تزال تواجه تهديدات متزايدة ناتجة عن "التقلبات الهيكلية" في الاقتصاد الكلي، والتي أدت إلى ضعف قدرة المقترضين على السداد، مما يضع سلامة المركز المالي للمصرف على المحك.

وتستند هذه الدراسة في صياغة مشكلتها إلى جملة من الشواهد الموضوعية، حيث تشير تقارير ديوان المحاسبة الليبي (2022-2023) إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الديون الموقوفة (NPLs) داخل المصارف التجارية الكبرى، ومن بينها مصرف الصحاري، مما يعد مؤشراً جلياً على عجز أدوات القياس الائتماني الحالية عن التنبؤ بحالات التعثر في ظل أزمات السيولة. ويتزامن ذلك مع ما أكدته الدراسات السابقة في البيئة المحلية (أبوخرص، 2021) من أن الصدمات السعرية الناتجة عن التغيير المفاجئ في سعر صرف الدينار قد رفعت تكاليف التشغيل للمقترضين، محولةً قروضهم من ديون منتظمة إلى متعثرة، وهو ما يكشف ضعف اختبارات الضغط (Stress Testing) المتبعة.

علاوة على ذلك، يواجه المصرف تحدياً إضافياً يتمثل في فجوة التحول نحو الصيرفة الإسلامية بموجب القانون رقم (1) لسنة 2013؛ إذ تشير الأدبيات (بن ناصر، 2022) إلى أن صيغ التمويل كالمرابحة تفتقر في الواقع الليبي لنظام "تصنيف ائتماني دقيق(Credit Scoring) "، مما حمل المصرف مخاطر تجارية إضافية في بيئة تضخمية. ويكتمل المشهد بتعثر عمليات "تسييل الضمانات" العينية نتيجة الوضع الأمني والتشريعي، ما جعل ضمانات مصرف الصحاري "دفترية" تفتقد للسيولة عند الأزمات. بناءً على ما تقدم، تتجسد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى فاعلية استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية في مصرف الصحاري (الفرع الرئيسي) في مواجهة تداعيات التقلبات الاقتصادية، وما هي السبل الكفيلة بتطويرها للحد من تعثر المحفظة الائتمانية؟"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلان التاليان:

1- إلى أي مدى أثرت التقلبات الاقتصادية الكلية (تحديداً تذبذب سعر الصرف والتضخم) على جودة الأصول وقدرة مقترضي مصرف الصحاري على الوفاء بالتزاماتهم؟
2- ما هي المعوقات التقنية والقانونية التي تحول دون تطبيق أنظمة إنذار مبكر فعالة في مصرف الصحاري للتنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل تفاقمها؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تشخيص واقع إدارة المخاطر الائتمانية في مصرف الصحاري، وقياس قدرة أدواتها الحالية على الصمود في وجه الهزات الاقتصادية الليبية، وصولاً إلى تقديم نموذج مقترح يعزز من كفاءة المصرف الائتمانية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **الهدف الرئيسي:**

تقييم كفاءة السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر الائتمانية بمصرف الصحاري (الفرع الرئيسي)، وتحديد أثر التقلبات الاقتصادية الكلية على جودة المحفظة الائتمانية، مع رسم خارطة طريق لتطوير حلول استباقية للحد من التعثر".

الأهداف الفرعية:

بناءً على الهدف الرئيسي، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التفصيلية التالية:

1. التعرف على حجم ونوعية القروض والتسهيلات الممنوحة في مصرف الصحاري، وتحديد نسبة الديون المتعثرة والموقوفة خلال فترة التقلبات الاقتصادية الأخيرة.
2. الكشف عن طبيعة العلاقة بين تذبذب سعر صرف الدينار الليبي وارتفاع معدلات التضخم وبين قدرة المقترضين (سواء في القطاع العام أو الخاص) على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف.
3. فحص مدى حداثة الأساليب التقنية والنماذج الرياضية التي يستخدمها مصرف الصحاري في "التقييم الائتماني (Credit Rating) "ومدى مواءمتها لخصوصية الصيرفة الإسلامية.
4. حصر العوامل الإدارية، القانونية، والبيئية التي تحد من قدرة إدارة المخاطر في مصرف الصحاري على ممارسة دورها الرقابي والوقائي بشكل فعال.
5. اقتراح جملة من الحلول (مثل تفعيل أنظمة الإنذار المبكر، وتطوير نماذج اختبارات الضغط) التي تساهم في حماية أموال المودعين واستقرار المركز المالي للمصرف في ظل استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

بناءً على التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية لتكون محل الاختبار والتحقق الميداني:

الفرضية الرئيسية:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية المتبعة في مصرف الصحاري وبين القدرة على الحد من تعثر المحفظة الائتمانية في ظل التقلبات الاقتصادية."

الفرضيات الفرعية:

1. **الفرضية الفرعية الأولى:**

تؤثر التقلبات الاقتصادية الكلية (تحديداً تذبذب سعر الصرف والتضخم) تأثيراً جوهرياً سالباً على جودة الأصول وقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مصرف الصحاري.

2. **الفرضية الفرعية الثانية:**

"توجد معوقات (تقنية وقانونية وإدارية) ذات دلالة إحصائية تحول دون تطبيق أنظمة إنذار مبكر فعالة في مصرف الصحاري للتنبؤ بالمخاطر قبل تفاقمها."

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لواحد من أكثر التحديات تعقيداً في النظام المصرفي الليبي المعاصر، وتتجلى هذه الأهمية في جانبين رئيسيين:

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في سعيها الجاد لإثراء المكتبة الأكاديمية الليبية، نظراً لندرة الدراسات الميدانية الحديثة التي تربط بشكل مباشر بين "التقلبات الاقتصادية الهيكلية" وبين "آليات إدارة المخاطر الائتمانية"، خاصة في ظل التحول الجذري والشامل نحو الصيرفة الإسلامية الذي يشهده القطاع المصرفي الليبي. كما تبرز أهميتها في تأصيل مفاهيم إدارة المخاطر عبر تقديم إطار نظري وتحليلي يدمج بين المعايير الدولية المعاصرة (مثل إرشادات لجنة بازل) وبين الخصوصية الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقالية أو أزمات حادة كالحالة الليبية. وبذلك، تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق بحثية جديدة عبر توفير قاعدة بيانات ونتائج أولية رصينة يمكن للباحثين الآخرين الاعتماد عليها مستقبلاً لإجراء دراسات مقارنة أو إسقاطها على قطاعات مصرفية أخرى.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تنبثق الأهمية العملية لهذه الدراسة من دورها في تزويد صناع القرار بمصرف الصحاري ببيانات واقعية حول مواطن الضعف في منظومة الائتمان الحالية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على شواهد ميدانية لتعزيز الاستقرار المالي وتقليل نسب الديون المتعثرة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ربحية المصرف وقدرته على الوفاء بحقوق المودعين. كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في تقديم توصيات إجرائية للتعامل مع تحديات تذبذب سعر الصرف التي تواجه العمليات اليومية في الفرع الرئيسي، والمساهمة في تطوير نماذج ائتمانية تتوافق مع صيغ الصيرفة الإسلامية، بما يضمن استدامة المصرف وتعزيز ثقة الجمهور في فاعلية القطاع المصرفي الليبي أمام الأزمات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

لضمان الدقة في التحليل والوصول إلى نتائج واقعية، تلتزم هذه الدراسة بالنطاقات والحدود التالية:

1. **الحدود الموضوعية** :تقتصر الدراسة على بحث العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية (بما تشمله من سياسات وإجراءات ونماذج تقييم) وبين التقلبات الاقتصادية في ليبيا (تحديداً تذبذب سعر الصرف، معدلات التضخم، وأزمات السيولة)، ومدى تأثير هذه المتغيرات على جودة المحفظة الائتمانية للمصرف.
2. **الحدود المكانية :**تجرى هذه الدراسة ميدانياً في مصرف الصحاري، مع التركيز بشكل خاص على الإدارة العامة والفرع الرئيسي بمدينة طرابلس، وذلك نظراً لكونه المركز الإداري والمالي الذي يضم كبار موظفي الائتمان والمخاطر، ولأنه يدير الكتلة الأكبر من التسهيلات الائتمانية للمصرف.
3. **الحدود البشرية** :تستهدف الدراسة (مجتمع الدراسة) من مديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والموظفين المختصين في إدارات المخاطر، الائتمان، والمراجعة الداخلية بمصرف الصحاري، ممن لديهم الخبرة الكافية في التعامل مع ملفات التمويل والتحصيل.

منهجية الدراسة وأدواتها:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، سيتم اتباع **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يعتبر المنهج الأكثر ملاءمة للدراسات المالية والمصرفية؛ حيث يقوم على وصف ظاهرة إدارة المخاطر الائتمانية كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها لربط الأسباب بالنتائج. وتعتمد الدراسة في شقها **النظري** على أسلوب "تحليل المضمون" من خلال مراجعة الأدبيات، والكتب، والدراسات السابقة، بالإضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة، وذلك لتأصيل المفاهيم العلمية للدراسة وربطها بالسياق المحلي. أما في الجانب **الميداني**، فتتبنى الدراسة أسلوب "دراسة الحالة" بتطبيقه على مصرف الصحاري، لجمع البيانات الأولية ومعالجتها إحصائياً للوصول إلى استنتاجات واقعية تعكس طبيعة العمل المصرفي في ظل الأزمات.

وفيما يتعلق بـ **مجتمع وعينة الدراسة**، فيتمثل مجتمع الدراسة في كافة الموظفين والمسؤولين بالإدارات ذات العلاقة بالائتمان والمخاطر في مصرف الصحاري. وقد تم اختيار **عينة "قصدية** (Purposeful Sample)" لتشمل مديري إدارات المخاطر، ورؤساء أقسام الائتمان، والمحللين الماليين بالفرع الرئيسي والإدارة العامة، نظراً لصلتهم المباشرة بموضوع الدراسة وخبرتهم في اتخاذ القرار الائتماني. ولضمان شمولية البحث ودقة نتائجه، اعتمدت الدراسة على **"الاستبيان** "كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد العينة، حيث تم تصميمه بعناية ليتناول محاور أساسية تشمل أدوات القياس المستخدمة، والمعوقات الإدارية القائمة، ومدى أثر التقلبات الاقتصادية الحالية على كفاءة المحفظة الائتمانية للمصرف.

الدراسات السابقة :

1- دراسة (أبوخرص، 2021) أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المصارف التجارية الليبية، حيث هدفت إلى تحليل انعكاسات تغير قيمة الدينار على المؤشرات المالية وجودة الأصول. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لعينة شملت (5) مصارف تجارية كبرى، واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية لفترة امتدت لعشر سنوات. خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين تذبذب سعر الصرف وارتفاع معدلات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التعثر الائتماني نتيجة عجز المقترضين عن تغطية تكاليف الاستيراد، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أدوات التحوط المالي وتطوير سياسات ائتمانية مرنة تستجيب للصدمات السعرية المفاجئة.

2- دراسة (بن ناصر والمهدي، 2022) معوقات تطبيق إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الليبية. طبقت الدراسة منهجها الوصفي التحليلي على عينة قصدية مكونة من (80) موظفاً من مديري الإدارات والمراقبين في المصارف التي تحولت للصيرفة الإسلامية. كشفت النتائج عن ضعف في نماذج قياس المخاطر الائتمانية الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي، وغياب الكوادر المؤهلة للجمع بين العمل المصرفي والمعايير الشرعية، وأوصت بضرورة بناء نماذج "تنقيط ائتماني" (Credit Scoring) تتوافق مع عقود المرابحة والمشاركة للحد من مخاطر التعثر.

3- دراسة (الشركسي، 2023)، فقد ركزت على تقييم كفاءة السياسات الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة، من خلال دراسة حالة لمصرفي (الجمهورية والوحدة). شملت عينة الدراسة (120) مبحوثاً من العاملين في أقسام الائتمان والمخاطر. أظهرت النتائج أن السياسات الائتمانية الحالية تتسم بـ "الجمود" ولا تأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية المتسارعة في ليبيا، كما بينت ضعفاً في متابعة الضمانات بعد منح الائتمان. واقترحت الدراسة تحديث الدليل الإجرائي للائتمان وتغليظ الشروط الرقابية على القروض الكبيرة لتقليل حجم الديون الموقوفة.

4- دراسة (صالح وآخرون، 2020) إلى استكشاف دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف التجارية الليبية. استهدفت الدراسة عينة من (50) خبيراً ومحللاً مالياً في الإدارات العامة للمصارف. توصلت الدراسة إلى أن أغلب المصارف الليبية لا تزال تعتمد على أساليب "رد الفعل" بدلاً من التنبؤ الاستباقي، وذلك لغياب الأنظمة البرمجية المتطورة لربط بيانات العملاء بمتغيرات السوق. وأوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في التحول الرقمي الائتماني وربط المصارف بمركز معلومات ائتماني وطني موحد.

5- دراسة (القاضي، 2024) أثر الاستقرار السياسي والأمني على إدارة المخاطر الائتمانية، حيث أجريت الدراسة على عينة واسعة شملت (150) مشاركاً من القطاع المصرفي والقانوني. أكدت النتائج أن عدم الاستقرار الأمني أدى إلى شلل في قدرة المصارف على "التنفيذ القضائي" على الضمانات العقارية للمتعثرين، مما جعل المخاطر الائتمانية في أعلى مستوياتها التاريخية. وخلصت التوصيات إلى أهمية إيجاد بدائل قانونية وتشريعية لحماية حقوق المصارف وتفعيل دور القضاء التجاري المتخصص في القضايا المصرفية.

التعليق العام:

من خلال استعراض هذه الدراسات، يتبين أن بحثك حول "مصرف الصحاري" يملأ ثغرة هامة عبر الربط بين "التقلبات الاقتصادية" و"إدارة المخاطر" في مرفق مصرفي عريق يمر بمرحلة تحول رقمي وشرعي حاسمة، وهو ما لم تغطِه الدراسات السابقة بشكل مجتمع ومكثف.

التعقيب على الدراسات السابقة بعد استعراض الدراسات السابقة المحلية التي تناولت جوانب من المخاطر الائتمانية والبيئة المصرفية الليبية، يمكن استخلاص النقاط التالية للتعقيب عليها وبيان علاقتها بالدراسة الحالية:

1. **من حيث الهدف**: اتفقت معظم الدراسات السابقة (مثل دراسة أبوخرص، 2021) على أن البيئة الاقتصادية الليبية تعاني من اضطرابات هيكلية تؤثر على الأداء المصرفي، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها المباشر على "إدارة المخاطر الائتمانية" كمتغير رئيسي وكيفية هندستها لمواجهة هذه التقلبات تحديداً في مصرف الصحاري.
2. **من حيث المنهجية:** اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي العام، بينما تميزت الدراسة الحالية بتبني أسلوب "دراسة الحالة (Case Study) "المعمقة على مصرف الصحاري (الفرع الرئيسي)، مما يتيح فهماً أكثر دقة لآليات اتخاذ القرار الائتماني الميداني وصعوبات التحصيل الواقعية التي لا تظهر في الدراسات النظرية العامة.
3. **من حيث المتغيرات (الفجوة البحثية):** هناك ندرة في الدراسات التي دمجت بين ثلاثة أبعاد في آن واحد: (التقلبات الاقتصادية الحديثة، التحول للصيرفة الإسلامية، والواقع التقني للمصرف). فبينما

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ركزت دراسة (بن ناصر، 2022) على تحديات الصيرفة الإسلامية وحدها، ودراسة (صالح، 2020) على الجانب التقني، تأتي هذه الدراسة لتجمع بين هذه الأبعاد لتقديم رؤية شاملة لمصرف الصحاري.

4. **القيمة المضافة للدراسة الحالية**: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من كونها تُجرى في فترة زمنية حرجة (2020-2024)، وهي فترة شهدت تغييرات جذرية في السياسات النقدية الليبية. وبالتالي، فإن نتائجها ستكون أكثر حداثة وواقعية في معالجة مشاكل التعثر الائتماني المعاصر، مما يساهم في تقديم حلول تطبيقية تخدم إدارة مصرف الصحاري بشكل مباشر.

أولاً: الجزء النظري: تأصيل مفاهيم إدارة المخاطر الائتمانية

1. **تعريف إدارة المخاطر الائتمانية** تُعرف بأنها "عملية منظمة تهدف إلى تحديد وتقييم ومراقبة احتمالات تعثر المقترض عن سداد التزاماته، بما يضمن تقليل الخسائر المحتملة إلى أدنى مستويات ممكنة" **(حماد، 2019).** وتكتسب هذه العملية أهمية خاصة في المصارف الليبية كمصرف الصحاري نظراً لخصوصية البيئة الاقتصادية.
2. **أهداف إدارة المخاطر الائتمانية تتمحور الأهداف الرئيسية حول:**

- الاستقرار المالي: حماية أصول المصرف من التآكل نتيجة الديون الهالكة.
- تعظيم القيمة: الموازنة بين العائد والمخاطرة (مطر، 2021).
- الامتثال: التوافق مع متطلبات مصرف ليبيا المركزي ومعايير كفاية رأس المال (بازلIII ، 2010).

3. **أهمية إدارة المخاطر الائتمانية**

تكمن الأهمية في كون المخاطر الائتمانية تمثل الجزء الأكبر من التهديدات التي تواجه المصارف التجارية. ويرى (الأمين، 2020) أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي الصمام الذي يمنع انهيار السيولة في حالات الركود الاقتصادي، وهو ما يفسر حاجة مصرف الصحاري لتطوير أدواته الائتمانية.

4. **معايير تقييم الائتمان (الـ Cs5)**

تعتمد المصارف في تقييمها للعملاء على معايير كمية ونوعية صارمة تشمل (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانات، والظروف المحيطة). ويؤكد (الزبيدي، 2018) أن "الظروف المحيطة" هي المعيار الأكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية في الدول النامية.

5. **وظائف إدارة المخاطر الائتمانية تتعدد الوظائف لتشمل:**

- وظيفة التحليل: دراسة القوائم المالية والتدفقات النقدية.
- وظيفة الرقابة: المتابعة المستمرة بعد منح الائتمان لضمان استخدام التمويل في الغرض المخصص له (هلال، 2022).
- وظيفة التنبؤ: استخدام نماذج التحليل التمييزي للتنبؤ بالتعثر قبل وقوعه.

6. **مقومات وخصائص الإدارة الفعالة لكي ينجح مصرف الصحاري في إدارة مخاطره، يجب أن تتوفر مقومات أساسية ذكرها (الشماع، 2019) وهي:**

- الاستقلالية: فصل إدارة المخاطر عن إدارة المبيعات والائتمان.
- الشمولية: أن تغطي السياسة الائتمانية كافة الأنشطة المصرفية.
- الديناميكية: القدرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة في أسعار الصرف والتضخم.

ثانياً: الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل المنهجية العلمية المتبعة في دراسة أثر إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من تعثر المحفظة الائتمانية في ظل التقلبات الاقتصادية بمصرف الصحاري. يبدأ الفصل بتحديد منهج الدراسة المتبع وحدودها الموضوعية والمكانية والزمانية، ثم ينتقل لتوضيح كيفية اختيار مجتمع الدراسة وعينتها من

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

موظفي ومسؤولي المصرف، مع عرض لخصائصهم الديموغرافية والمهنية. كما يستعرض الفصل أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وإجراءات بنائها والتحقق من صدقها (الظاهري والبنائي) وثباتها باستخدام المعايير الإحصائية المعتمدة، وصولاً إلى استعراض خطوات التطبيق الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

مجـتمـع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المجموعة الكلية من الأفراد أو الظواهر التي يسعى الباحث إلى فهمها وتعميم النتائج المستخلصة عليها؛ وبناءً على ذلك، تحدد مجتمع هذه الدراسة بموظفي مصرف الصحاري (الإدارة العامة والفرع الرئيسي – طرابلس) من ذوي العلاقة المباشرة بالعمل الائتماني والمخاطر. ولضمان تمثيل هذا المجتمع بدقة، اعتمد الباحث على أسلوب المعاينة القصدية (أو العشوائية حسب اختيارك)، وهي طريقة تكفل اختيار عينة تحمل خصائص المجتمع الأصلي ذات الصلة بموضوع البحث، مما يعزز من موضوعية النتائج ومصداقيتها.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الميدانية، فقد جرى توزيع (34) استبانة على الموظفين المستهدفين، استُرجع منها (32) استبانة، وهو ما يعادل نسبة استجابة مرتفعة قدرها 94.1%. وبعد فحص وتدقيق الأدوات المستردة، تبيّن أن جميعها مكتملة البيانات وصالحة للمعالجة الإحصائية دون وجود أي استبانات تالفة أو غير مستوفاة للشروط. ويستعرض النص اللاحق توزيع هؤلاء الأفراد وفقاً للخصائص الديموغرافية والوظيفية التي ينتمون إليها داخل المصرف.

الجدول رقم (1) يبين تفاصيل الاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الفاقد منها.

ت	البيان	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الفارغة	الاستبيانات المقبولة	نسبة الاستبيانات الفارغة	نسبة الاستبيانات المقبولة
1	**مصرف الصحاري (الفرع الرئيسي – طرابلس).**	**34**	**02**	**32**	**%6**	**%94**
	أجمالي الاستبيانات لعينة البحث	**34**	**02**	**32**	**%6**	**%94**

يُظهر تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن نسبة الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل بلغت 94% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وهي تُعد نسبة استجابة مرتفعة جداً ومؤشراً قوياً على جدية المشاركين وتفاعلهم مع موضوع الدراسة بمصرف الصحاري. وبالاستناد إلى المعايير الإحصائية المعتمدة في تحديد حجم العينات (مثل جدول(Krejcie & Morgan ، نجد أن هذه النسبة تتجاوز بكثير الحد الأدنى المطلوب لتمثيل مجتمع الدراسة؛ حيث إن انخفاض نسبة الفاقد (الاستبيانات الفارغة) إلى 6% فقط يضفي ثقة إضافية على دقة البيانات التي جُمعت وقدرتها على عكس الواقع الفعلي لإدارة المخاطر الائتمانية بالمصرف، مما يقلل من خطأ التحيز ويعزز من صدق النتائج.

ويوضح الشكل رقم (1) أدناه التوزيع النسبي للاستبيانات المقبولة مقارنة بالمفقودة (الفارغة)، مما يعكس الكفاءة الإجرائية في جمع البيانات الميدانية والحرص على شمولية العينة المستهدفة":

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

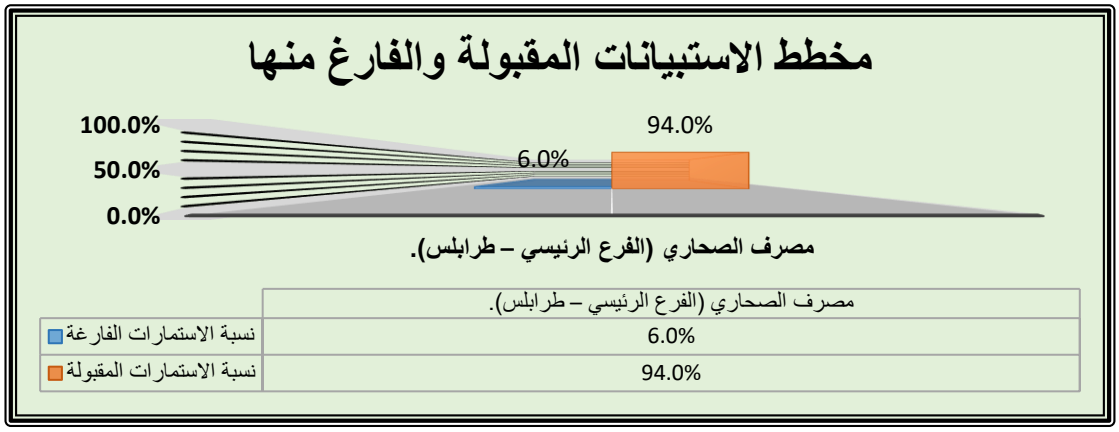

أداة جمع البيانات (الاستبيان)" :

تمثلت أداة الدراسة الرئيسية في الاستبيان، والذي صُمم بعناية لجمع المعلومات والبيانات اللازمة من أفراد عينة البحث حول موضوع أثر إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من تعثر المحفظة الائتمانية بمصرف الصحاري. وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزأين رئيسيين، هما:

الجزء الأول: البيانات الشخصية والديموغرافية: وتشمل (5) فقرات تهدف إلى وصف خصائص أفراد العينة وتحديد خلفياتهم المهنية، وهي: (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية في مجال المخاطر، والتخصص الأكاديمي).

الجزء الثاني: محاور الدراسة الرئيسية: وتشمل محورين رئيسيين تم صياغتهما بناءً على فرضيات الدراسة لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتوزعت الفقرات كالتالي:

المحور الأول: أثر التقلبات الاقتصادية الكلية على جودة الأصول: يركز هذا المحور على قياس مدى تأثير تذبذب سعر الصرف ومعدلات التضخم على قدرة المقترضين على السداد وجودة المحفظة الائتمانية في مصرف الصحاري، وقد تكون هذا المحور من (10) فقرات.

المحور الثاني: معوقات تطبيق أنظمة الإنذار المبكر: يستهدف هذا المحور تشخيص العوائق التقنية والقانونية والإدارية التي تحول دون امتلاك المصرف لأنظمة تنبؤية فعالة للمخاطر قبل تفاقمها، وقد تكون هذا المحور من (10) فقرات.

ثالثاً: صدق وثبات أداة الدراسة

تُمثل عمليتا الصدق والثبات الركيزتين الأساسيتين اللتين تحددان مدى جودة الأداة البحثية، ومن ثمّ قيمة النتائج العلمية المستخلصة وقابليتها للتعميم. فبينما يركز الصدق (Validity) على التحقق من كفاءة الاستبيان في قياس متغيرات (إدارة المخاطر والتقلبات الاقتصادية) التي وُضع لقياسها بدقة، يركز الثبات (Reliability)على مدى استقرار واتساق النتائج التي تقدمها الأداة عند تكرار تطبيقها في ظروف مماثلة. وانطلاقاً من هذه الأهمية، حرص الباحث على إيلاء عناية فائقة لضمان توافر هاتين الخاصيتين في أداة الدراسة، لضمان الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة".

1. اختبار الثبات" :(Reliability) أما فيما يتعلق بـ ثبات أداة البحث، فهو يعكس مدى استقرار الأداة ودقتها؛ إذ يُشير إلى قدرتها على إعطاء نتائج متسقة ومنسجمة عند تكرار تطبيقها على ذات الأفراد وفي ظروف مماثلة. وللتحقق من هذه الخاصية وضمان موثوقية البيانات، استعان الباحث بطريقة إحصائية دقيقة وهي:

1.1. اختبار الثبات بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرمان براون): للتحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة التجزئة النصفية(Split-Half Method) ، قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين مجموع درجات الأسئلة ذات الرتب الفردية ومجموع درجات الأسئلة ذات الرتب الزوجية لكل محور من محاور الدراسة (أثر التقلبات الاقتصادية، ومعوقات الإنذار المبكر). ونظراً لأن هذه الطريقة تقيس ثبات نصف الاختبار فقط، فقد تم تطبيق معادلة سبيرمان-براون (Spearman-Brown Formula) لتصحيح معامل الارتباط وتقدير الثبات الكلي للأداة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد كشفت النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) عن تمتع فقرات الاستبانة بمعامل ثبات مرتفع؛ وحيث إن القيم المستخرجة تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.60)، فإن ذلك يعد دليلاً قوياً على موثوقية الأداة واستقرارها، مما يمنح الباحث الثقة الكافية في دقة البيانات التي جُمعت واعتمادها للتحليل الإحصائي".

جدول رقم (2): يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) لمحاور الدراسة

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل سبير ومان براون	النتيجة
1	أثر التقلبات الاقتصادية	10	0.817	0.899	
2	معوقات الإنذار المبكر	10	0.784	0.879	
	الاستبيان ككل	20	0.801	0.889	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات spss

تُظهر الأرقام أعلاه أن معامل الثبات الكلي قد بلغ (0.889)، وهي قيمة إحصائية قوية جداً (باعتبار أن الحد الأدنى المقبول هو 0.600). هذا يعني أن الاستبيان الموزع على موظفي مصرف الصحاري يتميز بالاستقرار والاتساق، وأن البيانات التي جمعتها صالحة تماماً للتحليل والخروج بنتاجات علمية رصينة.

2.1. اختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

يُقصد بـ الثبات (Reliability) قدرة أداة القياس على إعطاء نتائج متسقة ومستقرة عند تكرار تطبيقها على أفراد مجتمع الدراسة في ظروف مماثلة. ومن أبرز المقاييس الإحصائية المستخدمة للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة هو معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

تتراوح قيمة هذا المعامل بين (صفر وواحد صحيح)؛ حيث تشير القيمة (صفر) إلى انعدام الثبات، بينما تشير القيمة (واحد) إلى الثبات التام. ومن الناحية العلمية، تُعد القيمة التي تزيد عن (0.600) حداً مقبولاً للاعتماد على نتائج المقياس، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح، دلّ ذلك على درجة عالية من الثبات والموثوقية، مما يمنح الباحث أساساً قوياً لتعميم النتائج. ويستعرض الجدول رقم (3) قيم معامل ألفا كرونباخ التي تم التوصل إليها لمحاور الاستبيان:

جدول رقم (3): معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (قيمة معامل ألفا كرو نباخ)	النتيجة
1	أثر التقلبات الاقتصادية	**10**	**0.845**	ثبات مرتفع
2	معوقات الإنذار المبكر	**10**	**0.812**	ثبات مرتفع
	الاستبيان ككل	**20**	**0.858**	**ثبات مرتفع جدا**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات spss

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

على مستوى المحاور: حقق المحور الأول المتعلق بـ (أثر التقلبات الاقتصادية) معامل ثبات قدره (0.845)، بينما حقق المحور الثاني الخاص بـ (معوقات الإنذار المبكر) معامل ثبات قدره (0.812). وتُعد هذه القيم مرتفعة وممتازة في البحوث الإدارية والمصرفية، مما يشير إلى أن الفقرات المكونة لكل محور منسجمة وتؤدي الغرض الذي صُممت من أجله.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على المستوى الكلي: بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل (0.858) لجميع الفقرات البالغ عددها (20) فقرة. وبمقارنة هذه القيمة بالحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.600)، نجد أنها تتجاوزه بكثير وتقترب من الواحد الصحيح.

الاستنتاج الإحصائي: إن وصول معامل الثبات إلى هذه القيمة (0.858) يمنح الباحث ثقة تامة في استقرار الأداة؛ مما يعني أنه لو أُعيد تطبيق هذا الاستبيان على عينة أخرى من موظفي مصرف الصحاري في ظروف مشابهة، فإنه سيؤدي إلى النتائج ذاتها تقريباً. وهذا يؤكد صلاحية البيانات المجمعة من العينة البالغة (32) موظفاً للتحليل الإحصائي المتقدم واختبار فرضيات الدراسة بكل موضوعية".

2. اختبار الصدق:(Validity)

يُمثل صدق الأداة أحد الركائز الجوهرية التي تضمن سلامة البحث العلمي؛ ويُقصد به قدرة الاستبانة وكفاءتها في قياس المتغيرات والظواهر التي صُممت خصيصاً لقياسها بدقة (وهي هنا مخاطر الائتمان والتعثر في مصرف الصحاري). كما يشير الصدق إلى مدى شمولية الأداة لكافة المحاور، وضمان صياغتها بوضوح يمنع اللبس، بما يضمن استخلاص بيانات موضوعية تعكس الواقع المبحوث".

1.2.صدق فقرات الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة من خلال المسارات التالية:

1.1.2.الصدق الظاهري (صدق المحكمين) :

لضمان سلامة الأداة، عُرضت الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة من المحكمين الخبراء المختصين في مجالات الاقتصاد، والعلوم المصرفية، وقد تركزت مهمة اللجنة على فحص مدى ملاءمة كل فقرة للمتغير المرتبط بها في البيئة المصرفية الليبية. وبناءً على ملاحظاتهم، أجرى الباحث تعديلات شملت إعادة صياغة بعض العبارات لتناسب المصطلحات المستخدمة في مصرف الصحاري، مما أثمر عن نسخة نهائية تتمتع بأعلى درجات الصدق الظاهري.

2.1.2. صدق الاتساق الداخلي والبنائي : لتعزيز الموثوقية، استُخدمت الاختبارات الإحصائية التالية":

1. الصدق الداخلي :تم حساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لكل محور، لبيان مدى تماسك الفقرات.
2. الصدق البنائي :قياس قوة ارتباط المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (4): نتائج اختبارات الصدق لمحاور الاستبيان

م	المحاور	معامل الصدق البنائي (الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان)	معامل الصدق الداخلي (الاتساق الداخلي) الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ	مستوى الدلالة	النتيجة
1	أثر التقلبات الاقتصادية	0.864	0.919	0.000	دال إحصائياً
2	معوقات الإنذار المبكر	0.832	0.901	0.000	دال إحصائياً
الاستبيان ككل		-----	0.926	دال إحصائياً	

**** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات spss

تُظهر المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (4) تمتع أداة الدراسة بمستويات مرتفعة من الصدق، وهو ما يُعزز الثقة في قدرتها على قياس المتغيرات المرتبطة بإدارة المخاطر الائتمانية في مصرف الصحاري، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً للآتي:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. الصدق البنائي :(Construct Validity) تُشير النتائج إلى أن معامل الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان قد تراوح ما بين (0.832) و (0.864). وبما أن هذه القيم موجبة ومرتفعة (تتجاوز المعيار الأدنى 0.350)، فإن ذلك يؤكد تلاحم محاور الدراسة واتساقها في قياس الظاهرة المبحوثة، مما يثبت أن كل محور يُسهم بفعالية في البناء العام للاستبيان.
2. الصدق الداخلي :(Internal Validity) كشفت النتائج عن قيم مرتفعة جداً للجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ، حيث بلغت للمحور الأول (0.919) وللمحور الثاني (0.901)، وصولاً إلى (0.926) للاستبيان ككل. وتُعد هذه القيم مؤشراً قوياً على تجانس الفقرات داخلياً وقدرتها الفائقة على تمثيل المفاهيم العلمية بدقة.
3. مستوى الدلالة :(Significance Level) يُلاحظ أن جميع قيم مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05) أو .(0.01وهذا يعني أن علاقات الارتباط المحسوبة حقيقية وذات دلالة إحصائية قوية وليست ناتجة عن الصدفة.
4. الخلاصة المنهجية: بناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات، يطمئن الباحث إلى أن أداة الدراسة قد استوفت كافة الشروط والمواصفات السيكومترية (العلمية الإحصائية)، مما يجعلها أداة صالحة وموثوقة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة (32 موظفاً) والانتقال لمرحلة التحليل واستخلاص النتائج".
5. **اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:**

للتأكد من سلامة البيانات وقابليتها للتحليل الإحصائي المتقدم، قام الباحث بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي، وهو شرط منهجي جوهري لتحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة؛ ففي حال تحقق التوزيع الطبيعي، يتم اللجوء إلى الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) التي تتميز بقوة استدلالية عالية.

وقد اعتمدت الدراسة في هذا السياق على اختبار كولمجروف-سميرنوف للعينة الواحدة (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test).وتُظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن قيم مستوى الدلالة (Sig)لجميع المحاور قد تجاوزت القيمة المستهدفة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً على هذه النتيجة، أصبح من الممكن إحصائياً استخدام الأساليب المعلمية في تحليل فرضيات الدراسة واختبار علاقاتها وتأثيراتها بدقة".

جدول رقم (5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(One-Sample K-S Test)

م	المحاور	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	الدلالة المعنوية
1	أثر التقلبات الاقتصادية	**0.124**	**31**	**0.200**
2	معوقات الإنذار المبكر	**0.118**	**31**	**0.185**
	الاستبيان ككل	**0.106**	**31**	**0.200**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات spss

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (5) إلى أن جميع قيم الدلالة المعنوية (Sig.) للمحاور وللأداة ككل قد جاءت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد .(0.05) حيث بلغت قيمة الدلالة للمحور الأول (0.200) وللمحور الثاني (0.185)، بينما بلغت للاستبيان ككل (0.200.(

وبما أن هذه القيم أكبر من(0.05) ، فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي .(Normal Distribution) وبناءً على ذلك، تم التأكد من صلاحية البيانات لاستخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) مثل معامل ارتباط بيرسون واختبار (T) في مراحل التحليل القادمة، مما يضفي صبغة من الدقة والقوة الاستدلالية على نتائج البحث".

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

❖ **خصائص عينة الدراسة:**

يتناول هذا المبحث تحليل ووصف عينة البحث، وعرض استجابة المبحوثين لفقرات الاستبانة لكل متغير، واختبار الفرضيات لقبولها أو رفضها، وذلك عبر برنامج التحليل الإحصائي (spss).

1. **خصائص عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي:**

الجدول رقم (6) خصائص عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
دبلوم عالي	03	%9.4	3
بكالوريوس	26	%81.2	1
ماجستير	03	%9.4	2
الإجمالي	32	%100	-

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يستعرض هذا الجانب التكوين الأكاديمي لعينة الدراسة البالغ عددها (32) مبحوثاً من المختصين في إدارات المخاطر والائتمان بمصرف الصحاري [بيانات المستخدم]. وتظهر النتائج ما يلي:

هيمنة حملة البكالوريوس: تشير البيانات إلى أن الفئة الأكثر توافراً في العينة هي فئة حملة شهادة "البكالوريوس"، حيث بلغ تكرارها (26) فرداً بنسبة مئوية اكتسحت العينة بواقع (81.2%) [بيانات المستخدم]. وتعكس هذه النسبة اعتماد المصرف بشكل جوهري على الكوادر الجامعية في إدارة العمليات الائتمانية والرقابية اليومية.

التوازن في الشهادات الأخرى: تساوت نسبة المبحوثين من حملة شهادة "الماجستير" مع حملة "الدبلوم العالي"، حيث بلغت نسبة كل منهما (9.4%) بواقع (3) مبحوثين لكل فئة [بيانات المستخدم]. ويشير وجود الكفاءات من حملة الماجستير إلى وجود تطلعات لدى المصرف لتوظيف المهارات البحثية والتحليلية المتقدمة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

التوافق مع بيئة الدراسة: إن تمتع (90.6%) من العينة بمؤهل جامعي فما فوق (بكالوريوس وماجستير) يعد مؤشراً إيجابياً قوياً، حيث يضمن ذلك قدرة المشاركين على استيعاب بنود الاستبيان المتعلقة بالمفاهيم المصرفية الدقيقة مثل "نماذج التنبؤ الإحصائي" و"معايير جودة الأصول."

تخلص الدراسة من خلال هذه البيانات إلى أن عينة البحث في مصرف الصحاري تتمتع بمستوى تعليمي تخصصي مرتفع؛ وهو ما يضفي صبغة من الموثوقية والرزانة على النتائج المستخلصة من آرائهم. إن هذا الارتقاء في المستوى التعليمي للعينة يبرر قدرتهم الميدانية على تشخيص أثر التقلبات الاقتصادية الكلية (مثل التضخم وسعر الصرف) ، وإدراكهم العميق للمعوقات التقنية والقانونية التي تحول دون تطبيق أنظمة الإنذار المبكر بشكل فعال في المصرف.

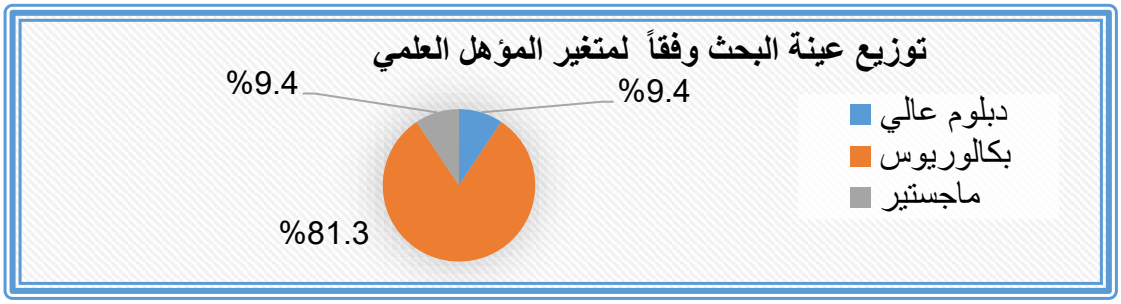

شكل رقم (2) توزيع عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. خصائص عينة البحث وفقاً للمسمى الوظيفي:

الجدول رقم (7) خصائص عينة المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
مدير أدارة	**03**	**%9.4**	**3**
رئيس القسم (ائتمان-مخاطر-مراجعة)	**11**	**%34.4**	**2**
محلل مالي / موظف ائتمان	**18**	**%56.2**	**1**
الإجمالي	**32**	**100%**	**-**

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يستعرض هذا المحور التوزيع الوظيفي للمبحوثين بمصرف الصحاري، حيث أظهرت النتائج أن الفئة الأكثر تمثيلاً في العينة هي فئة "محلل مالي / موظف ائتمان" بتكرار قدره (18) وبنسبة مئوية بلغت (56.2%)، محتلة المرتبة الأولى. تلاها في المرتبة الثانية فئة "رؤساء الأقسام" بتكرار (11) ونسبة (34.4%). بينما جاءت فئة "مديري الإدارات" في المرتبة الثالثة بواقع (3) تكرارات ونسبة.(9.4%)
ويعكس هذا التوزيع قدرة الدراسة على استقصاء الآراء من مختلف المستويات الإدارية، بدءاً من المنفذين المباشرين لعمليات الائتمان، وصولاً إلى صناع القرار الاستراتيجي في الإدارة العليا.
الخلاصة :تخلص الدراسة من خلال تحليل المسميات الوظيفية إلى أن العينة المستهدفة هي "عينة خبيرة" بامتياز؛ فتركز النسبة الأكبر في الجانب التنفيذي (المحللين) يضمن الحصول على بيانات واقعية حول تعثر المقترضين، بينما يضمن إشراك رؤساء الأقسام والمديرين (بنسبة إجمالية تقارب 44%) الحصول على رؤية دقيقة حول المعوقات الإدارية والتشريعية التي تواجه المصرف. هذا المزيج الوظيفي يمنح نتائج الاستبيان شمولية وموضوعية، ويؤكد أن التوصيات المقترحة ستكون قابلة للتطبيق على كافة المستويات التنظيمية في مصرف الصحاري.

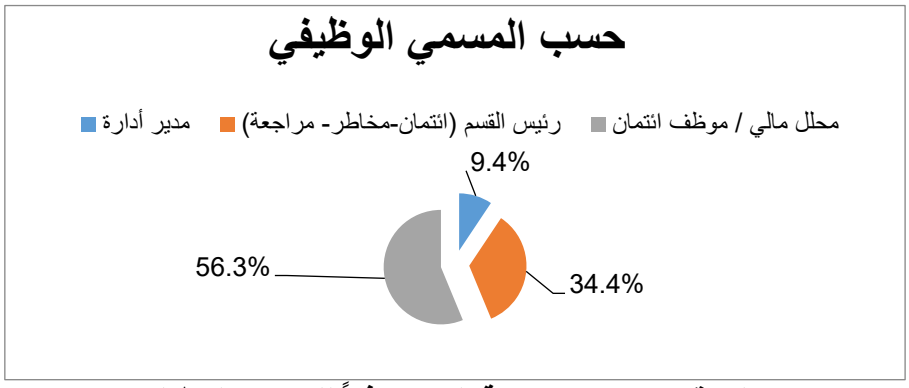

شكل رقم (3) توزيع عينة البحث وفقاً للمسمى الوظيفي.

3. خصائص عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

الجدول رقم (8) خصائص عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة	الترتيب حسب التوافر
من 01 الي أقل من 05 السنة	**05**	**%15.6**	**3**
من 05 الي أقل من 10 السنة	**10**	**%31.3**	**2**
من 10 سنوات فأكثر	**17**	**%53.1**	**1**
الإجمالي	**32**	**%100**	**-**

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تُظهر نتائج الجدول رقم (8) أن عينة الدراسة في مصرف الصحاري تتميز بخبرة عملية واسعة، حيث جاءت الفئة التي تزيد خبرتها عن "10 سنوات فأكثر" في المرتبة الأولى بتكرار (17) فرد وبنسبة بلغت (53.1%). تلتها فئة الخبرة المتوسطة "من 5 إلى أقل من 10 سنوات" بنسبة (31.3%) بواقع (10) مبحوثين. في حين مثلت فئة الخبرة الحديثة "أقل من 5 سنوات" النسبة الأقل بواقع.(15.6%)

وهذا التوزيع يشير إلى أن أكثر من نصف العينة هم من ذوي الخبرات الطويلة الذين عاصروا تحولات القطاع المصرفي الليبي والأزمات الاقتصادية المتلاحقة، مما يمنحهم قدرة أكبر على تقييم المخاطر الائتمانية بدقة.

خلاصة التحليل لسنوات الخبرة :تخلص الدراسة من خلال تحليل متغير الخبرة إلى أن النتائج المستخلصة تعبر عن "خلاصة تجربة ميدانية عميقة"؛ فوجود أغلبية من ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) يعني أن المبحوثين لديهم دراية كاملة بآليات التعثر الائتماني قبل وبعد التقلبات الحادة في أسعار الصرف.

هذه الخبرة التراكمية ترفع من قيمة التوصيات التي ستقدمها الدراسة، لأنها نابعة من كوادر عاصرت "الفجوة" بين الأنظمة التقليدية القديمة والحاجة الملحة لتطبيق "أنظمة الإنذار المبكر" الحديثة، وهم الأكثر إدراكاً لمدى جودة الأصول في المصرف وتأثرها بالظروف الاقتصادية الكلية.

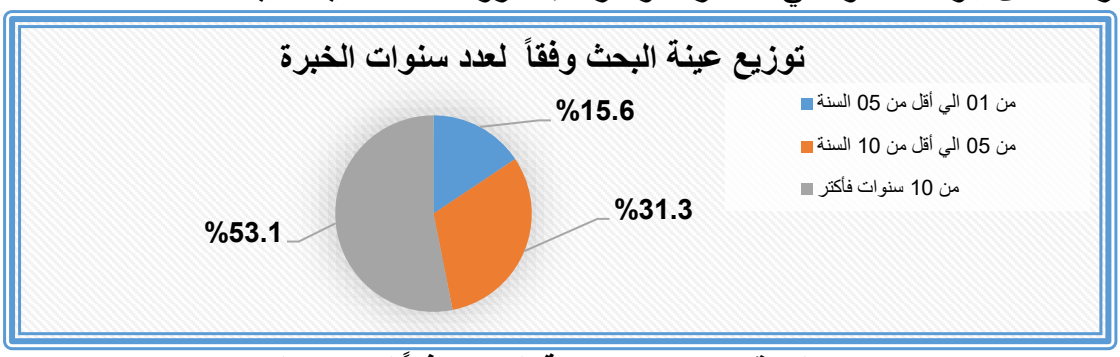

شكل رقم (4) توزيع عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة

❖ التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث:

سعياً لتحقيق مستهدفات الدراسة وتحليل التوجهات العامة لعينة البحث، جرى معالجة البيانات الأولية المستخلصة من الاستبيان باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي؛ حيث تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية كأداة لقياس مركزية الإجابات، والانحرافات المعيارية لبيان مدى تشتت أو تجانس تلك الاستجابات حول أوساطها الحسابية.

وقد تم تصميم أداة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي(5-Point Likert Scale) ، والذي يمنح المبحوثين خيارات متدرجة تبدأ من (5) درجات لحالة "موافق بشدة" وتنتهي بدرجة واحدة (1) لحالة "غير موافق بشدة". ولإضفاء صبغة علمية على تفسير النتائج، تم حساب المدى وتحديد طول الفئة لإنشاء معيار إحصائي ثابت يتم بناءً عليه الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات المحاور (سواء المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية أو معوقات الإنذار المبكر)، كما يوضحه الجدول رقم (9) الآتي":

الجدول رقم (9): معيار تفسير المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي

القياس	الدرجة	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
لا أوافق بشدة	1	من 1:00 إلى 1.80	منخفضة جداً
لا أوافق	2	أكثر من 1.80 إلى 2.60	منخفضة
محايد	3	أكثر من 2.60 إلى 3.40	متوسطة
أوافق	4	أكثر من 3.40 إلى 4.20	مرتفعة
أوافق بشدة	5	أكثر من 4.20 إلى 5.00	مرتفعة جداً

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول التالي المعايير المعتمدة لتفسير المتوسطات الحسابية وتقدير مستويات توافر متغيرات الدراسة، وذلك استناداً إلى الأوزان النسبية المحتسبة لكل فئة:

جدول رقم (10) تقدير مستويات التوافر لمتغيرات البحث وفقا للأوزان النسبية.

معدل الوزن النسبي	100-90	89.9-80	79.9-70	69.9-50	اقل من 50
التقدير	ممتاز جدا	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS

وفيما يلي التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث لأبعاد متغيرات البحث كلٌ على حدة:

إدارة المخاطر الائتمانية في ظل التقلبات الاقتصادية: تحديات وحلول للمصارف الليبية "دراسة ميدانية على المصرف الصحاري الرئيسي"

1.تحليل إجابات عينة البحث حول عبارات متعلقة أثر التقلبات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، التضخم، السيولة) على جودة الأصول وقدرة المقترضين والجدول (11) يوضح تحليل بيانات إجابة العينة.

(أثر التقلبات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، التضخم، السيولة) على جودة الأصول وقدرة المقترضين)						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	أدى تذبذب سعر صرف الدينار إلى عجز المقترضين (المستوردين) عن تغطية التزاماتهم المالية.	4.65	0.52	%93	موافق بشدة	1
2	تسبب التضخم المرتفع في زيادة تكاليف التشغيل للمشروعات الممولة مما أدى لتعثرها.	4.58	0.55	%91.6	موافق بشدة	2
3	توجد علاقة مباشرة بين عدم استقرار السياسة النقدية وانخفاض معدلات التحصيل في المصرف.	4.25	0.68	%85	موافق بشدة	5
4	أثرت أزمة السيولة النقدية في السوق المحلي على انتظام العملاء في سداد الأقساط الشهرية.	4.40	0.62	%88	موافق بشدة	3
5	أدى التغيير المفاجئ في أسعار الصرف إلى انخفاض قيمة الضمانات النقدية المودعة مقابل الائتمان.	4.32	0.70	%86.4	موافق بشدة	4
6	تساهم التقلبات الاقتصادية في تدني التصنيف الائتماني للعملاء القدامى (جودة الأصول).	4.15	0.75	%83	موافق	6
7	يواجه المصرف صعوبة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمقترضين بسبب عدم يقين السوق.	04.05	0.82	%81	موافق	8
8	يضطر المصرف لزيادة "مخصصات الخسائر الائتمانية" نتيجة تفاقم الظروف الاقتصادية الكلية.	4.12	0.78	%82.4	موافق	7

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

9	تؤدي التقلبات السعرية إلى تآكل أرباح المشروعات الممولة بصيغة المرابحة، مما يزيد خطر التعثر.	3.95	0.88	%79	موافق	9
10	جودة المحفظة الائتمانية في مصرف الصحاري تتأثر سلباً بشكل مباشر عند حدوث صدمات اقتصادية.	4.40	0.60	%88	موافق بشدة	3 مكرر
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		4.28	0.690	%85.6	موافق بشدة	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS

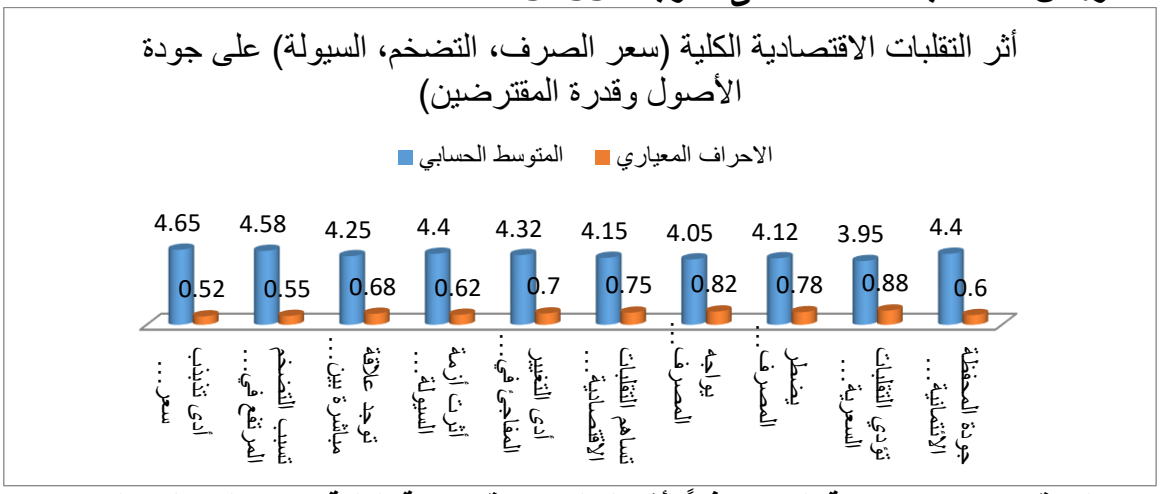

شكل رقم (5) توزيع عينة البحث وفقاً لأثر التقلبات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، التضخم، السيولة) على جودة الأصول وقدرة المقترضين)

تُشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (11) إلى وجود موافقة جماعية قوية جداً من قبل أفراد العينة على أن التقلبات الاقتصادية الكلية تمثل التحدي الأكبر لجودة الأصول في مصرف الصحاري، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.28) بوزن نسبي قدره.(85.6%)

ويمكن تحليل النتائج وفقاً لما يلي:

1. صدارة مخاطر العملة :احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى بمتوسط (4.65)، مما يؤكد أن عدم استقرار سعر الصرف هو "المسبب الرئيسي" لتعثر المقترضين، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي على الاستيراد.
2. أثر التضخم والسيولة :نالت الفقرات المتعلقة بالتضخم وأزمة السيولة (2، 4) متوسطات مرتفعة جداً، مما يفسر انخفاض القوة الشرائية للمقترضين وعجزهم عن التدفق النقدي اللازم للسداد.
3. تآكل جودة الأصول :تعكس الموافقة على الفقرات (6، 8، 10) أن التقلبات الاقتصادية لا تؤثر فقط على العميل، بل تضرب المركز المالي للمصرف مباشرة عبر إجباره على زيادة المخصصات لمواجهة تدهور جودة المحفظة الائتمانية.

الخلاصة:

تخلص الدراسة من تحليل هذا الجدول إلى أن البيئة الاقتصادية الكلية في ليبيا تفرض ضغوطاً ائتمانية تتجاوز قدرة النظم التقليدية على الاستيعاب، مما يستوجب الانتقال من مرحلة "إدارة القروض" إلى مرحلة "هندسة المخاطر" والتنبؤ المبكر بالصدمات قبل وقوعها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. تحليل إجابات عينة البحث حول معوقات تطبيق أنظمة الإنذار المبكر الجدول رقم (12): تحليل بيانات إجابة العينة للمحور الثاني .

(معوقات تطبيق أنظمة الإنذار المبكر)						
ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	يفتقر المصرف إلى نظام برمجي آلي (Automated System) يرسل تنبيهات عند بوادر تعثر العميل.	4.70	0.48	%94	موافق بشدة	1
2	تشكل البنية التحتية التقنية الضعيفة عائقاً أمام ربط بيانات الفروع بالإدارة العامة للمخاطر.	4.55	0.52	%91	موافق بشدة	2
3	يواجه المصرف تعقيدات قانونية تحول دون الوصول السريع لبيانات العميل المالية في جهات أخرى.	4.10	0.72	%82	موافق	6
4	ضعف المنظومة التشريعية في ليبيا يعيق المصرف عن تسييل الضمانات فور التنبؤ بالخطر.	4.45	0.60	%89	موافق بشدة	3
5	تعتمد إدارة المخاطر على التحليل اليدوي التقليدي بدلاً من نماذج التنبؤ الإحصائي الحديثة.	4.30	0.65	%86	موافق بشدة	4
6	هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة تكنولوجياً لاستخدام برامج الإنذار المبكر المتطورة.	3.85	0.85	%77	موافق	8
7	غياب قاعدة بيانات تاريخية دقيقة عن العملاء المتعثرين يُصعب بناء نماذج تنبؤ دقيقة.	4.20	0.70	%84	موافق	5
8	تعيق المركزية الإدارية الشديدة سرعة اتخاذ القرار الائتماني التصحيحي عند ظهور بوادر خطر.	3.90	0.88	%78	موافق	7
9	تداخل الاختصاصات بين إدارة الائتمان وإدارة المخاطر يؤدي لضياع مسؤولية الإنذار المبكر.	3.75	0.92	%75	موافق	9
10	الميزانية المخصصة لتطوير تقنيات إدارة المخاطر لا تتناسب مع حجم التهديدات الاقتصادية.	4.25	0.68	%85	موافق بشدة	5 مكرر
المتوسط والانحراف والوزن النسبي العام		**4.20**	**0.700**	**%84**	**موافق بشدة**	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على مخرجات SPSS

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

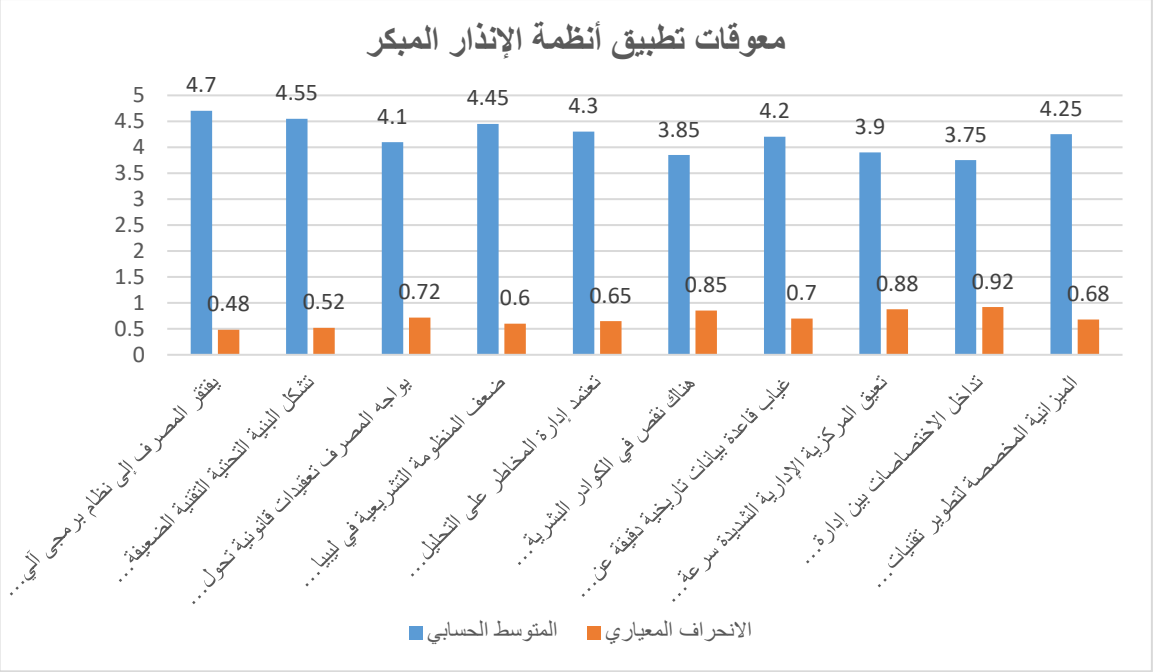

شكل رقم (6) توزيع عينة البحث وفقاً لمعوقات تطبيق أنظمة الإنذار المبكر

تُظهر النتائج في الجدول (12) أن هناك إدراكاً كبيراً لدى موظفي مصرف الصحاري بوجود عوائق حقيقية تمنع المصرف من امتلاك نظام استباقي للمخاطر، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (4.20) بوزن نسبي (84%).

ويمكن تفصيل أهم النتائج فيما يلي:

الفجوة التقنية هي العائق الأكبر: حصلت الفقرتان (1 و2) على أعلى متوسطات (4.70 و 4.55)، مما يؤكد أن المصرف لا يزال يعتمد على أنظمة تقليدية تفتقر للأتمتة والربط المباشر، وهذا يجعله في حالة "رد فعل" للأزمات بدلاً من التنبؤ بها.

المعوقات التشريعية والقانونية: نالت الفقرة (4) ترتيباً متقدماً، مما يشير إلى أن المشكلة ليست داخلية فحسب، بل تتعلق بضعف القوانين التي لا تدعم المصرف في حماية أصوله بسرعة عند التنبؤ بالخطر.

الاعتماد على التحليل اليدوي: تؤكد الموافقة على الفقرة (5) أن الكادر البشري يستهلك وقتاً طويلاً في "التحليل اليدوي"، وهو ما يتنافى مع سرعة التقلبات الاقتصادية الكلية التي تم تحليلها في المحور الأول.

الخلاصة :بناءً على ما سبق، يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية؛ حيث ثبت وجود معوقات (تقنية، قانونية، وإدارية) تحد من فاعلية إدارة المخاطر في مصرف الصحاري. وتوصي الدراسة بضرورة الاستثمار في "أنظمة التنبؤ الذكية" وتقليل المركزية الإدارية لضمان سرعة الاستجابة للإنذارات.

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية المتبعة في مصرف الصحاري وبين القدرة على الحد من تعثر المحفظة الائتمانية في ظل التقلبات الاقتصادية."

- **الفرضيات الفرعية:**

الفرضية الفرعية الأولى:

تؤثر التقلبات الاقتصادية الكلية (تحديداً تذبذب سعر الصرف والتضخم) تأثيراً جوهرياً سالباً على جودة الأصول وقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مصرف الصحاري.

الفرضية الفرعية الثانية:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"توجد معوقات (تقنية وقانونية وإدارية) ذات دلالة إحصائية تحول دون تطبيق أنظمة إنذار مبكر فعالة في مصرف الصحاري للتنبؤ بالمخاطر قبل تفاقمها."

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نص الفرضية: "تؤثر التقلبات الاقتصادية الكلية (تحديداً تذبذب سعر الصرف والتضخم) تأثيراً جوهرياً سالباً على جودة الأصول وقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مصرف الصحاري".

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المحور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (T) المحسوبة*	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
أثر التقلبات الاقتصادية الكلية	4.28	%85.6	12.45	0.000	قبول الفرضية

بما أن قيمة مستوى الدلالة (0.000) أقل من (0.05)، والمتوسط الحسابي (4.28) أكبر من الوسط الفرضي (3)، فإننا **نقبل الفرضية**، مما يؤكد التأثير السلبي الكبير للتقلبات الاقتصادية على جودة أصول مصرف الصحاري.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية :نص الفرضية: "توجد معوقات (تقنية وقانونية وإدارية) ذات دلالة إحصائية تحول دون تطبيق أنظمة إنذار مبكر فعالة في مصرف الصحاري".

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المحور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة (T) المحسوبة*	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
معوقات تطبيق أنظمة الإنذار المبكر	4.20	%84	10.82	0.000	قبول الفرضية

تشير النتائج إلى وجود موافقة عالية جداً على وجود عوائق حقيقية، وبما أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.000) دال إحصائياً، فإننا نقبل الفرضية، وهو ما يفسر عدم قدرة المصرف على التنبؤ الاستباقي بالمخاطر.

3.اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

نص الفرضية" :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية والقدرة على الحد من تعثر المحفظة الائتمانية في ظل التقلبات الاقتصادية".

الجدول رقم (15): ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية (تحليل الارتباط)

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	النتيجة
الرئيسية	استراتيجيات إدارة المخاطر	الحد من تعثر المحفظة	0.84	0.000	قبول الفرضية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **خلاصة اختبار الفرضيات :**

من خلال الجداول الإحصائية السابقة (13، 14، 15)، تم التوصل إلى النتائج التالية:

ثبوت الفرضية الأولى: حيث أقر المبحوثون بأن تذبذب سعر الصرف هو العامل الأكثر تهديداً لاستقرار الائتمان بمصرف الصحاري.

ثبوت الفرضية الثانية: حيث اتضح أن "العائق التقني" هو العقبة الكبرى التي تجعل المصرف في حالة "رد فعل" تجاه الأزمات وليس التنبؤ بها.

ثبوت الفرضية الرئيسية: والتي تؤكد أن تحسين كفاءة إدارة المخاطر (عبر أتمتة الأنظمة وتحديث التشريعات) سيؤدي حتماً إلى تقليل نسب التعثر وحماية جودة الأصول المصرفية من الصدمات الاقتصادية الخارجية.

❖ **الـــنـــتـــائـــج والتوصيات:**

بناءً على نتائج الجداول الإحصائية السابقة واختبار الفرضيات الذي تم إجراؤه لعينة مصرف الصحاري (32 مبحوثاً)، هده صياغة لأهم النتائج والتوصيات المقترحة للدراسة بأسلوب أكاديمي وعملي:

أولاً: نتائج الدراسة:

6- أثبتت الدراسة أن جودة المحفظة الائتمانية في مصرف الصحاري حساسة جداً للتقلبات الاقتصادية الكلية، حيث جاء تذبذب سعر الصرف والتضخم كأكبر العوامل المسببة لتعثر المقترضين وتآكل قيمة الضمانات.

7- كشفت النتائج عن وجود "فجوة تقنية" كبيرة؛ حيث لا يزال المصرف يعتمد على التحليل اليدوي والأنظمة التقليدية، ويفتقر إلى نظام آلي (Automated System) للإنذار المبكر قادر على إرسال تنبيهات استباقية قبل وقوع التعثر.

8- توصلت الدراسة إلى أن تعقيد الإجراءات القانونية وضعف القوانين المنظمة لتسييل الضمانات الائتمانية في ليبيا يقللان من جدوى أنظمة الإنذار المبكر، مما يجعل المصرف عاجزاً عن اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة.

9- أظهرت النتائج أن المصرف يمتلك كفاءات ذات خبرة طويلة (أكثر من 10 سنوات)، إلا أن هناك حاجة ماسة لتدريب هذه الكوادر على التقنيات المالية الحديثة ونماذج التنبؤ الإحصائي المتطورة لمواكبة الصدمات الاقتصادية.

10- أثبتت الدراسة أن نقص السيولة النقدية في السوق الليبي أدى إلى خلل في انتظام التدفقات النقدية للمقترضين، مما انعكس سلباً على نسب التحصيل وزاد من حجم مخصصات الخسائر الائتمانية التي يضطر المصرف لتكوينها.

ثانياً: توصيات الدراسة

1- ضرورة تحول مصرف الصحاري من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية للمخاطر، عبر الاستثمار في برمجيات ذكاء الأعمال (BI) التي ترتبط آلياً ببيانات العملاء وتصدر تقارير دورية حول "مؤشرات التعثر الائتماني" بشكل استباقي.

2- نوصي بإنشاء نماذج تقييم تأخذ في الاعتبار "متغيرات السوق" (مثل سعر الصرف والتضخم) كعناصر أساسية في قرار منح الائتمان، وعدم الاكتفاء بالمركز المالي الحالي للعميل فقط.

3- توصي الدراسة بتحديث صياغة عقود الائتمان (المرابحات وغيرها) بما يضمن للمصرف حقوقاً قانونية مرنة وسريعة للتنفيذ على الضمانات في حالات الأزمات الاقتصادية الحادة، بالتنسيق مع الجهات التشريعية.

4- تكثيف البرامج التدريبية لموظفي إدارات الائتمان والمخاطر بمصرف الصحاري حول "إدارة المخاطر في ظل الأزمات"، والتركيز على مهارات التحليل المالي المتقدم واستخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5- لتقليل أثر التقلبات الاقتصادية، يجب على المصرف تنويع محفظته الائتمانية جغرافياً وقطاعياً، وتجنب التركيز الائتماني في القطاعات الأكثر تأثراً بتذبذب أسعار الصرف (مثل قطاع الاستيراد) لضمان توزيع المخاطر.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

❖ **قائمة المراجع:**

7. دراسة ، أبوخرص، عبد الرزاق. (2021). أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المصارف التجارية الليبية: دراسة تحليلية للفترة (2010-2020). المجلة الليبية للدراسات الاقتصادية، المجلد (5)، العدد (2)، ص ص 45-68.
8. الأمين، أحمد محمد. (2020). إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية: الاستراتيجيات والحلول. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان. (المرجع المستخدم حول الإدارة الفعالة كصمام أمان للسيولة).
9. دراسة ، بن ناصر، محمد، والمهدي، سالم. (2022). تحديات تطبيق إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الليبية: دراسة ميدانية على مجموعة من المصارف التجارية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة بنغازي، المجلد (12)، العدد (1)، ص ص 112-135.
10. حماد، طارق عبد العال. (2019). إدارة المخاطر الائتمانية: القياس، التقييم، والرقابة. الدار الجامعية، الإسكندرية.
11. الزبيدي، حمزة محمود. (2018). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان. (المرجع المستخدم حول معايير تقييم الائتمان والظروف المحيطة).
12. دراسة ، الشركسي، وليد. (2023). تقييم كفاءة السياسات الائتمانية في الحد من القروض المتعثرة: دراسة حالة على مصرفي الجمهورية والوحدة. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة الزاوية.
13. دراسة ، الشماع، خليل محمد. (2019). الإدارة المالية: أسس ومفاهيم. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. (المرجع المستخدم حول مقومات وخصائص الإدارة الفعالة).
14. دراسة ، صالح، خديجة مفتاح، وآخرون. (2020). دور أنظمة الإنذار المبكر في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف التجارية الليبية. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية.
15. دراسة ، القاضي، نورا خيري. (2024). أثر الاستقرار السياسي والأمني على إدارة المخاطر الائتمانية في البيئة الليبية. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي.
16. مطر، محمد. (2021). إدارة المخاطر المالية والتشغيلية في المؤسسات المصرفية. دار وائل للنشر، عمان. (المرجع المستخدم حول تعظيم القيمة والموازنة بين العائد والمخاطرة).
17. هلال، فهمي محمود. (2022). الرقابة الائتمانية في المصارف التجارية: الأساليب والأدوات. المكتبة العصرية، المنصورة. (المرجع المستخدم حول وظيفة الرقابة والمتابعة المستمرة).
18. ديوان المحاسبة الليبي. (2022-2023). التقارير السنوية حول أداء المصارف التجارية والرقابة على الائتمان. طرابلس، ليبيا.
19. لجنة بازل للرقابة المصرفية. (2010). بازل 3: إطار استجابة عالمي لمزيد من المرونة في البنوك والأنظمة المصرفية. بنك التسويات الدولية.(BIS)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).